

قرار رئيس الجمهورية

بمقتضى الاختصاصات التي كانت مخولة لوزير المالية والاقتصاد
أو وكيلها بمقتضى القوانين والقرارات المتعلقة بشؤون القطن
على وزير التجارة أو وكيلها حسب الأحوال

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦
بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء وزارة للصناعة
ووزارة للتجارة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يتقل إلى وزير التجارة أو وكيلها بحسب الأحوال
الاختصاصات التي كانت مخولة لوزير المالية والاقتصاد أو وكيلها
بمقتضى القوانين والقرارات المتعلقة بشؤون القطن ، وذلك فيما عدا المسائل
التي صدرت بشأنها القوانين الآتية :

(١) القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ في شأن التمريرة الجمركية والقوانين
المعدلة له .

(٢) القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن القطن والقوانين المعدلة له .

(٣) القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٥ في شأن ضمان الحكومة لدفع
قيمة الكيالات التي يخصها مصدرو الأقطان لشرق أوروبا والتي
بينها وبين مصر اتفاقات دفع .

مادة ٢ - على وزير التجارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به اعتبارا من
أول يولي سنة ١٩٥٦ م

صدر بإمارة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بتعيين مديري المستشفيات بجامعة القاهرة وعين شمس والاسكندرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١١٩ و ١٤٠ من الدستور ؛

قرر :

مادة ١ - يعين كل من السادة :

إبراهيم سعد نجيب ، مديرا عاما لمستشفيات جامعة القاهرة بدرجة
مدير عام .

محمد قنحي لبيب ، مديرا عاما لمستشفيات جامعة عين شمس بدرجة
مدير عام .

محمد تنظيم إبراهيم ، مديرا عاما لمستشفيات جامعة الاسكندرية بدرجة
مدير عام .

مادة ٢ - على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القرار م

صدر بإمارة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

جمال عبد الناصر